Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

رويت الحركات الثلاث في قول جرير : -

ذمّ المنازلَ بعد منزلة اللّوى والعيْشَ بعد أُولئِك الأيامِ[1]

والأعرف الأفصحُ الكسرُ في مثل هذه الصورة أعني عند التقاء الساكنين.

ومما جاء بفك الإدغام قوله:

واعْددْ من الرَّحمن فضلاً ونعمةً عَلْيكَ إذ ما جاء للخير طَالِبُ

والمرادُ جوازُ الإدغام وفكّه عندنا وإلّا فالإدغام واجب في بني تميم ، ممتنع في الحجازيين .

قالوا: وإذا اتصل بالمجزوم حال الإدغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو: رُدَّها بالفتح، ورُدُّهُ بالضّم على الأفصح ، روي : رُدِّهِ بالكسر وهو ضعيف.

واعلم أن حكم الثّلاثّي المزيد فيه في جميع ما ذكرنا كَحُكْم المجرّد ، وإن لم يذكره المصنف اكتفاءً بالأصل فَلْيَعْتبره الناظّر إذ لا يخفي شيءٌ منه على من اطّلع على ما ذكرنا

و(وتقول في اسم الفاعل : مادٌّ) بالإدغام وجوباً لاجتماع المثلين مع عدم المانع والتقاء السّاكنين على جدّه . والأصل : مادِدٌ (مادّان مادُّون ـ مادّةٌ ، مادّتان ، مادّات ، ومَوّاد، و) تقول في اسم (المفعول ممدودٌ كمنصورٌ) من غير إدغام ، لحلول الفاصل بين حَرْفَي التّضعيف ، وهو الواو فهو كالصحيح بعينه .

وأمّا المزيدُ فيه فاسم الفاعل والمفعول منه تابعٌ للمضارع ، فإن

---

(١) من شواهد : المقتضب ١ / ١٨٥ ، وابن يعيش ٣ / ١٢٦ ، ١٣٣ ، ٤ / ٣٦ ، ٦٧ ، ٩ / ١٢٩ ، والخزانة ٢ / ٤٦٧ ، وشرح الشافية ٤ / ١٦٧ ، والعيني ١ / ٤٠٨ ، والتصريح ١ / ١٢٨ ، والأشموني ١ / ١٣٩ .
وانظر ديوان جرير / ٤٥٢ .